

دراسات وبحوث

بقلم: د. صباح عبد اللطيف مشنت
معماري وأكاديمي وباحث في التخطيط
الحضري وسياسات الإعمار، شغل منصب
مستشار رئيس مجلس الوزراء العراقي
لشؤون إعادة الإعمار والخدمات



واقع ومشكلات المدن في العراق دراسة تحليلية للأبعاد الحضرية والاجتماعية والاقتصادية

تواجه المدن العراقية في الوقت الحاضر تحديات حضرية واجتماعية واقتصادية متراكمة، نتجت عن عقود من الحروب والصراعات وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الإدارة الحضرية، والتوسع العمراني غير المنظم، فضلاً عن النمو السكاني السريع والهجرة الداخلية والتغيرات الاقتصادية. وقد انعكست هذه العوامل في تراجع كفاءة المدن في أداء وظائفها الأساسية، وازدياد الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة، وانتشار العشوائيات، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتدهور البيئة الحضرية، وضعف القدرة على جذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.

يهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة تحليلية شاملة لواقع المدن العراقية من منظور حضري واجتماعي واقتصادي، مع تشخيص أبرز المشكلات التي تواجهها، وتحليل أسبابها وآثارها، وصولاً إلى اقتراح رؤية إصلاحية تستند إلى مبادئ الحوكمة الرشيدة والتخطيط الحضري المستدام، وبما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ولاسيما الهدف الحادي عشر المتعلق بجعل المدن أكثر شمولاً وأماناً وقدرة على الصمود واستدامة.

ويخلص البحث إلى أن أزمة المدن العراقية ليست أزمة عمرانية أو خدمية فحسب، بل هي أزمة إدارة حضرية وسياسات تنموية، تتطلب إعادة بناء منظومة التخطيط والإدارة المحلية، وتحديث التشريعات، وتعزيز الاستثمار، واعتماد سياسة حضرية وطنية تضمن تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف المدن العراقية.

المقدمة

تمثل المدن المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع دول العالم، إذ تستقطب الأنشطة الاقتصادية، وتوفر فرص العمل، وتحتضن المؤسسات التعليمية والصحية والثقافية، وتشكل مراكز صنع القرار والإدارة. وتشير التقديرات الدولية إلى أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون حالياً في المدن، ومن المتوقع أن تستمر معدلات التحضر بالارتفاع خلال العقود المقبلة، الأمر الذي يجعل الإدارة الحضرية المستدامة أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومات في القرن الحادي والعشرين.

ويُعد العراق من أقدم مواطن الحضارة الحضرية في التاريخ، حيث شهدت أرضه نشوء أولى المدن المنظمة، مثل أور وأوروك وبابل وآشور، وأسهمت هذه المدن في وضع اللبنة الأولى للتخطيط العمراني والإدارة المدنية، وأثرت في تطور الحضارات الإنسانية عبر آلاف السنين. كما لعبت بغداد، منذ تأسيسها في القرن الثامن الميلادي، دوراً محورياً بوصفها واحدة من أهم العواصم العالمية، ومركزاً للعلم والتجارة والثقافة.

إلا أن المدن العراقية المعاصرة شهدت خلال العقود الأربعة الماضية تحولات عميقة نتيجة الحروب المتعاقبة، والعقوبات الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، وتراجع الاستثمار العام، وضعف المؤسسات، وتزايد الضغوط السكانية. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تراجع كفاءة البيئة الحضرية، وظهور اختلالات هيكلية في أنظمة الإسكان والنقل والخدمات والبنية التحتية، فضلاً عن اتساع الفجوة بين النمو السكاني وقدرة المدن على تلبية احتياجات السكان.

كما أسهمت الهجرة الداخلية، والنزوح الناتج عن النزاعات المسلحة، والتغيرات المناخية، في زيادة الضغط على المدن الرئيسية، ولاسيما بغداد والبصرة والموصل والنجف وكربلاء وأربيل، مما أدى إلى توسع المناطق العشوائية، وارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية، وتفاقم مشكلات البطالة والفقر والتلوث البيئي والازدحام المروري. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن السياسات الحضرية من مواكبة هذه التحولات بسبب ضعف التخطيط الاستراتيجي، وتعدد الجهات المسؤولة عن إدارة المدن، وغياب التنسيق المؤسسي، فضلاً عن تقادم العديد من المخططات الأساسية وعدم تحديثها بما يتلاءم مع المتغيرات الديموغرافية والاقتصادية.

وانطلاقاً من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتحليل واقع المدن العراقية من منظور شامل يجمع بين الأبعاد الحضرية والاجتماعية والاقتصادية، انطلاقاً من فرضية مفادها أن التحديات التي تواجه المدن العراقية مترابطة، ولا يمكن معالجتها من خلال حلول قطاعية أو جزئية، بل تتطلب رؤية وطنية متكاملة للإدارة الحضرية والتنمية المستدامة.



ويسعى البحث إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة الرئيسة، من أهمها:

- ما أبرز التحديات الحضرية التي تواجه المدن العراقية؟
- كيف تؤثر المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في كفاءة المدن واستدامتها؟
- ما أوجه القصور في منظومة الإدارة الحضرية والتخطيط العمراني؟
- وما السياسات والإصلاحات المطلوبة لبناء مدن عراقية أكثر استدامة وقدرة على تلبية احتياجات السكان؟

وتتبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة المتزايدة إلى إعادة النظر في السياسات الحضرية في العراق، في ظل استمرار النمو السكاني والتوسع العمراني والتحديات البيئية والاقتصادية، بما يسهم في دعم صناع القرار وواضعي السياسات، ويعزز قدرة المدن العراقية على تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة.

2. التحضر وتطور المدن العراقية

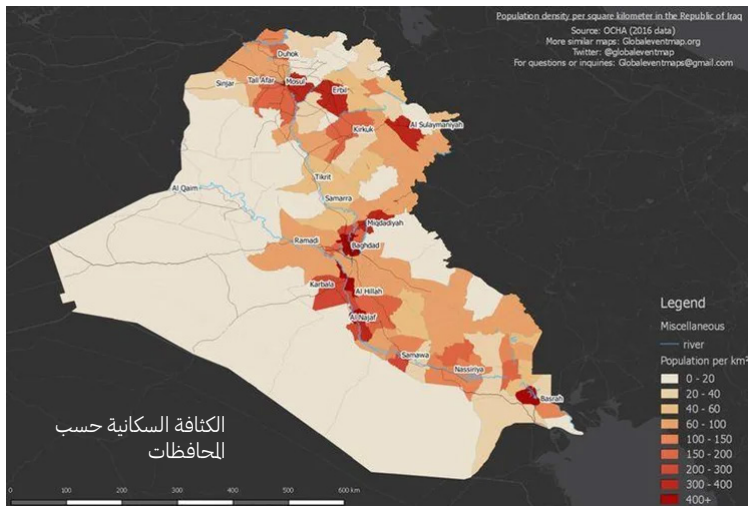
2.1 التحضر في العراق:

لمحة تاريخية

يُعد العراق من أقدم مواطن الحضارة الحضرية في العالم، إذ شهدت أراضيه نشوء أولى المدن المنظمة منذ الألف الرابع قبل الميلاد، مثل أور وأوروك و لكش ونفر وبابل وآشور، التي أرسيت مبادئ التخطيط الحضري والإدارة المدنية، وربطت بين التنظيم العمراني والنشاط الاقتصادي والإدارة السياسية. وقد تميزت هذه المدن بوجود شبكات للطرق، وأنظمة متطورة لتوزيع المياه، وأحياء سكنية متخصصة، وأسوار دفاعية، ومراكز دينية وتجارية، مما جعلها نموذجاً مبكراً للمدينة المتكاملة.

وفي العصر الإسلامي بلغت بغداد ذروة ازدهارها الحضري بعد تأسيسها عام 762م، إذ مثل تصميمها الدائري أحد أبرز الإنجازات في تاريخ التخطيط الحضري، وتحولت إلى مركز عالمي للعلم والثقافة والتجارة. كما شهدت مدن مثل البصرة والموصل والكوفة والنجف وكربلاء تطوراً عمرانياً يعكس خصوصيتها الدينية أو التجارية أو الإدارية.

أما خلال القرن العشرين، فقد دخلت المدن العراقية مرحلة جديدة من التحديث، خاصة بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، حيث أُعدت أولى المخططات الأساسية للمدن، وشهدت بغداد والبصرة والموصل توسعاً عمرانياً تدريجياً. وأسهمت الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي في تنفيذ مشاريع إسكانية وبني تحتية وشبكات طرق ومرافق عامة، عززت من قدرة المدن على استيعاب النمو السكاني وتحسين مستوى الخدمات.



غير أن هذا المسار التنموي تعرض لانتكاسات متتالية منذ ثمانينيات القرن الماضي نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، وهو ما أدى إلى تراجع الاستثمار في التنمية الحضرية، وتدهور البنية التحتية، وغياب الصيانة الدورية، وازدياد الفجوة بين النمو السكاني والقدرة المؤسسية على إدارة المدن.

2.2 التحول الديموغرافي وتسارع التحضر

شهد العراق خلال العقود الخمسة الأخيرة نمواً سكانياً سريعاً ترافق مع زيادة مطردة في نسبة السكان المقيمين في المدن. فقد أسهم ارتفاع معدلات النمو الطبيعي، إلى جانب الهجرة الريفية والهجرة القسرية الناتجة عن النزاعات المسلحة، في زيادة الكثافة السكانية داخل المدن الكبرى، ولا سيما بغداد والبصرة والموصل وأربيل والنجف وكربلاء.

وقد أدى هذا التحول إلى تغير طبيعة المدن العراقية، التي انتقلت من مدن متوسطة الحجم إلى تجمعات حضرية ضخمة تتجاوز في كثير من الأحيان الطاقة التصميمية لشبكات الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية. كما أدى إلى توسع عمراني سريع غالباً ما جرى خارج إطار المخططات الأساسية، الأمر الذي أفرز أنماطاً من النمو غير المنظم والعشوائي.

ومن أبرز خصائص التحضر في العراق خلال العقود الأخيرة:

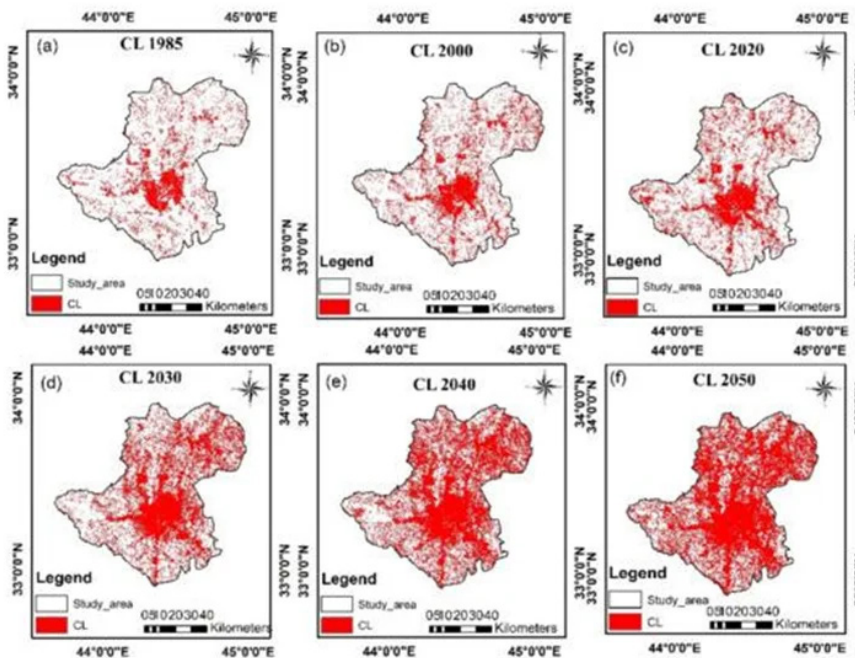
- تركيز السكان والأنشطة الاقتصادية في عدد محدود من المدن الكبرى.
 - استمرار الهجرة من الريف إلى المدن بسبب تراجع النشاط الزراعي وفرص العمل.
 - توسع الضواحي السكنية على حساب الأراضي الزراعية.
 - ارتفاع الكثافات السكانية في مراكز المدن.
 - تنامي الفوارق التنموية بين المحافظات.
- وقد أسهمت هذه الاتجاهات في زيادة الضغوط على الإدارة المحلية، ورفعت كلفة توفير الخدمات العامة، وأضعفت قدرة البلديات على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان

2.3 التحولات الاقتصادية وأثرها في نمو المدن

ارتبط تطور المدن العراقية ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الوطني، الذي اعتمد بصورة متزايدة على الإيرادات النفطية منذ سبعينيات القرن الماضي. وأسهمت الوفرة المالية آنذاك في توسع الإنفاق الحكومي على الإسكان والبنية التحتية والمرافق العامة، إلا أن هذا النمو ظل معتمداً على الإنفاق العام أكثر من اعتماده على تنويع القاعدة الاقتصادية للمدن.

ومع تعرض الاقتصاد العراقي للأزمات المتكررة، تراجعت قدرة الدولة على الاستثمار في التنمية الحضرية، بينما بقيت المدن تستقبل أعداداً متزايدة من السكان دون توسع مواز في الخدمات أو فرص العمل. وأدى

ذلك إلى بروز مظاهر الاقتصاد الحضري غير الرسمي، وانتشار الأنشطة الاقتصادية منخفضة الإنتاجية، وازدياد الاعتماد على الوظائف الحكومية بوصفها المصدر الرئيس للدخل، الأمر الذي أضعف قدرة المدن على تحقيق نمو اقتصادي مستدام.



التوسع العمراني لبغداد بين 1985-
Satellite Images 2025

كما أن غياب السياسات المكانية المتوازنة أدى إلى تمركز الاستثمارات والخدمات في عدد محدود من المدن، بينما ظلت المدن المتوسطة والصغيرة تعاني ضعفاً في التنمية الاقتصادية، مما زاد من الهجرة الداخلية وأدى إلى تعميق الاختلالات الإقليمية.

2.4 تحديات التخطيط الحضري

كان من المفترض أن تواكب المخططات الأساسية للمدن العراقية التحولات الديموغرافية والاقتصادية، إلا أن العديد منها لم يُحدَّث بصورة دورية، أو لم يُنفَّذ بالشكل الذي أُعد من أجله. وقد نتج عن ذلك توسع عمراني غير منظم، وتغيرات واسعة في استعمالات الأراضي، وضعف في السيطرة على النمو الحضري.

كما واجهت المؤسسات المسؤولة عن التخطيط الحضري تحديات متعددة، من أبرزها:

- تعدد الجهات ذات العلاقة بإدارة المدن دون وجود مرجعية موحدة.
- ضعف التنسيق بين التخطيط العمراني والتخطيط الاقتصادي.
- محدودية قواعد البيانات الحضرية المحدثة.
- نقص الكوادر المتخصصة في بعض المحافظات.
- ضعف تطبيق التشريعات الخاصة باستخدامات الأراضي.
- غياب المشاركة المجتمعية في إعداد الخطط الحضرية.

وأصبحت نتيجة ذلك أن التطور العمراني في كثير من المدن تقوده الضغوط السكانية والاحتياجات الآتية أكثر مما تقوده الرؤى التخطيطية طويلة الأمد.

3. المشكلات الحضرية في المدن العراقية

تشكل المشكلات الحضرية في المدن العراقية نتيجة مباشرة لتراكم اختلالات التخطيط والإدارة خلال العقود الماضية، إلى جانب تأثير الحروب، والنمو السكاني السريع، والهجرة الداخلية، وضعف الاستثمار في البنية التحتية. ولم تعد هذه المشكلات منفصلة عن بعضها، بل أصبحت تمثل منظومة مترابطة؛ إذ يؤدي القصور في أحد القطاعات إلى تفاقم المشكلات في القطاعات الأخرى. ويستعرض هذا الفصل أبرز التحديات الحضرية التي تواجه المدن العراقية.

3.1 أزمة الإسكان والتوسع العمراني غير المنظم

تعد أزمة السكن من أكثر التحديات الحضرية إلحاحاً في العراق، إذ تشير المؤشرات الرسمية إلى وجود عجز كبير في الوحدات السكنية، يتزايد سنوياً بفعل النمو السكاني وتكوين الأسر الجديدة. وقد أدى هذا العجز إلى ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات والإيجارات بصورة تفوق قدرة شريحة واسعة من المواطنين.

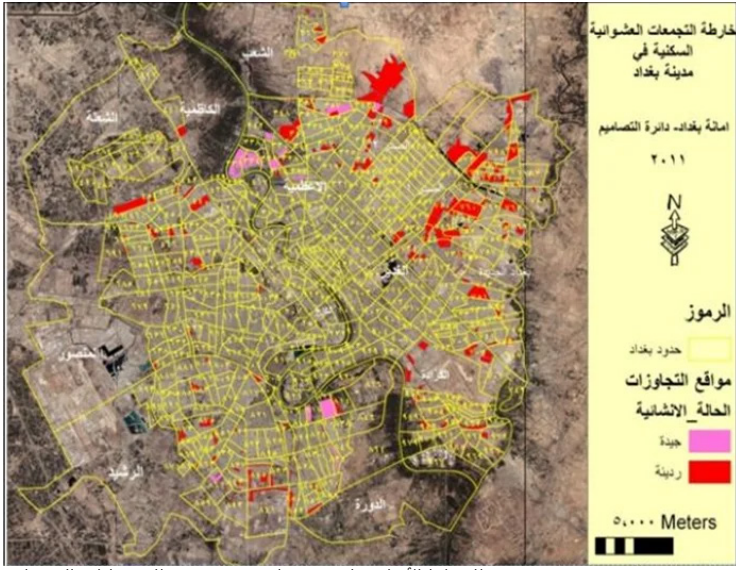
وتعود هذه الأزمة إلى مجموعة من الأسباب، من أهمها:

- محدودية الإنتاج السنوي من الوحدات السكنية مقارنة بالطلب.
- تعقيد إجراءات تخصيص الأراضي وتسجيلها.
- ضعف التمويل العقاري وغياب سياسات إسكان طويلة الأمد.
- محدودية مشاركة القطاع الخاص في الإسكان الميسر.
- غياب سياسة وطنية متكاملة للإسكان.

وقد ترتب على ذلك توسع عمراني غير منظم، وانتشار البناء الفردي على أطراف المدن، وتحويل الأراضي الزراعية إلى استعمال سكنية، مما أدى إلى تشويه البنية المكانية للمدن وزيادة كلفة إيصال الخدمات الأساسية.

3.2 انتشار العشوائيات

تُعد العشوائيات أحد أبرز مظاهر الاختلال الحضري في العراق. فقد شهدت معظم المدن الكبرى توسعاً ملحوظاً في المناطق السكنية غير النظامية، سواء على أراضي مملوكة للدولة أو أراضي زراعية أو مواقع غير صالحة للبناء.



الخطط الأساسي لمدينة بغداد يوضح توزيع المستوطنات العشوائية (أمانة بغداد، مديرية التصميم، 2011)

ولا تعكس العشوائيات أزمة إسكان فحسب، بل تكشف أيضاً عن قصور منظومة التخطيط الحضري في الاستجابة للطلب المتزايد على السكن. وغالباً ما تفتقر هذه المناطق إلى شبكات المياه والمجاري والكهرباء والطرق والخدمات الصحية والتعليمية، كما تعاني من كثافات سكانية مرتفعة، ورداءة نوعية المباني، وارتفاع مستويات التلوث.

إن استمرار توسع العشوائيات لا يؤدي إلى زيادة كلفة إعادة تأهيلها مستقبلاً فحسب، بل يكرس أنماطاً من الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة، ويضعف قدرة السلطات المحلية على إدارة المدينة بكفاءة.

3.3 تدهور البنية التحتية والخدمات الحضرية

تعاين معظم المدن العراقية من تقادم شبكات البنية التحتية، التي أنشئ جزء كبير منها قبل عدة عقود، ولم تخضع للتطوير أو الصيانة بما يتناسب مع النمو السكاني والعمراني.

وتشمل أبرز أوجه القصور:

- ضعف شبكات مياه الشرب وارتفاع نسب الهدر.
- تقادم شبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار.
- الانقطاعات المتكررة في الكهرباء.
- تردي حالة الطرق والجسور.
- محدودية شبكات الاتصالات والخدمات الرقمية في بعض المدن.

وأدى هذا الواقع إلى انخفاض مستوى الخدمات الحضرية، وارتفاع كلفة التشغيل والصيانة، وزيادة معاناة المواطنين، فضلاً عن تقليل جاذبية المدن للاستثمار المحلي والأجنبي.



منطقة سكن عشوائي في بغداد

3.4 أزمة النقل والازدحام المروري

تمثل مشكلة النقل الحضري واحدة من أكثر المشكلات تعقيداً في المدن العراقية، ولا سيما في بغداد التي تضم أكبر تجمع سكاني في البلاد. فقد ازداد عدد المركبات بصورة كبيرة خلال العقد الأخير، في حين لم تشهد شبكات الطرق أو منظومات النقل العام تطوراً موازياً.

- وتتمثل أبرز أسباب الأزمة في: الاعتماد شبه الكامل على المركبات الخاصة.





الازدحام المروري في أحد أحياء بغداد

- غياب شبكات نقل جماعي حديثة مثل المترو أو القطارات الحضرية.
- ضعف خدمات الحافلات العامة.
- محدودية التخطيط المروري وإدارة التقاطعات.
- التوسع العمراني غير المخطط الذي أطال مسافات التنقل.
- ولا تقتصر آثار الازدحام المروري على إهدار الوقت وزيادة استهلاك الوقود، بل تمتد إلى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية، وارتفاع معدلات التلوث، وزيادة الحوادث المرورية، وتراجع جودة الحياة في المدن.



تلوث الأنهار

3.5 التدهور البيئي الحضري

تعاني المدن العراقية من ضغوط بيئية متزايدة نتيجة ضعف الإدارة البيئية، وارتفاع معدلات التلوث، والتوسع العمراني غير المنظم، والتغيرات المناخية.

وتتمثل أبرز التحديات في:

- تلوث الهواء الناتج عن المركبات والمولدات الكهربائية والأنشطة الصناعية.
- تلوث الأنهار والمجاري المائية بسبب تصريف المياه غير المعالجة.
- ضعف إدارة النفايات الصلبة وإعادة التدوير.
- تراجع المساحات الخضراء.
- زيادة ظاهرة الجزر الحرارية داخل المدن.

وتؤثر هذه المشكلات بصورة مباشرة في الصحة العامة، وترفع كلفة الرعاية الصحية، وتقلل من جاذبية المدن للعيش والاستثمار.

3.6 تراجع الهوية العمرانية وفقدان التراث الحضري

تمتلك المدن العراقية إرثاً عمرانياً وثقافياً فريداً، إلا أن أجزاءً واسعة من هذا التراث تعرضت للإهمال أو الدمار أو التغيير غير المدروس. وقد فقدت العديد من المدن شيئاً من شخصيتها المعمارية نتيجة انتشار الأبنية غير المنسجمة مع السياق التاريخي، وغياب الضوابط التصميمية، واستبدال المباني التراثية بمبانٍ حديثة دون مراعاة لقيمتها الثقافية.

ولا تقتصر أهمية الحفاظ على التراث العمراني على الجانب الثقافي، بل تمثل أيضاً مورداً اقتصادياً يمكن استثماره في تنشيط السياحة الثقافية، وتعزيز الاقتصاد المحلي، وترسيخ الهوية الوطنية.



تراجع الهوية العمرانية وفقدان التراث

3.7 ضعف الحوكمة الحضرية

يرى الباحث أن ضعف الحوكمة الحضرية يمثل التحدي الأكثر تأثيراً في المدن العراقية، لأنه يشكل الإطار الذي تتولد في ظله معظم المشكلات الأخرى.. فالإدارة الحضرية لا تزال تعاني من تداخل الصلاحيات بين المؤسسات، وتعدد الجهات المسؤولة عن التخطيط والتنفيذ، وضعف التنسيق فيما بينها، فضلاً عن محدودية الاعتماد على البيانات والمؤشرات في اتخاذ القرار.

كما أن غياب سياسة حضرية وطنية واضحة، وضعف تحديث التشريعات، وقلة المشاركة المجتمعية في صنع القرار، كلها عوامل أدت إلى انخفاض كفاءة إدارة المدن، وإلى اعتماد حلول آنية بدلاً من التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى.

إن إصلاح الحوكمة الحضرية ينبغي أن يكون نقطة الانطلاق لأي برنامج وطني لإصلاح المدن العراقية، لأن نجاح مشاريع الإسكان أو النقل أو البنية التحتية سيظل محدوداً ما لم يرافقه إصلاح مؤسسي وتشريعي يعزز التكامل بين التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

4. الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الحضرية في المدن العراقية

إن المشكلات الحضرية في المدن العراقية لا تقتصر على التدهور العمراني أو ضعف البنية التحتية، بل تمتد آثارها إلى البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الحضري. فالمدنية تمثل فضاءً تفاعل فيه الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات الخدمية، وأي خلل في أحد هذه المكونات ينعكس مباشرة على بقية المكونات. ومن ثم فإن فهم الأزمة الحضرية في العراق يتطلب تحليل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الحضرية.

4.1 الفقر الحضري واتساع الفجوة الاجتماعية

شهدت المدن العراقية خلال العقدين الماضيين تزايداً في مظاهر الفقر الحضري، نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي، وضعف فرص العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وعدم قدرة الخدمات العامة على مواكبة النمو السكاني. ولم يعد الفقر يقتصر على الأطراف أو المناطق الريفية، بل أصبح ظاهرة ملموسة داخل المدن نفسها، حيث تتجاوز الأحياء الحديثة مع مناطق تعاني نقصاً حاداً في الخدمات وفرص العمل.

وقد أدى ذلك إلى اتساع الفجوة الاجتماعية بين الأحياء ذات الدخل المرتفع والمناطق الأقل حظاً، مما أوجد أنماطاً من التباين المكاني والاجتماعي تؤثر في فرص التعليم، والحصول على الرعاية الصحية، ونوعية السكن، وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة. ويؤدي استمرار هذه الفجوة إلى إضعاف التماسك الاجتماعي وتقليص فرص التنمية المتوازنة.

4.2 البطالة وضعف الاقتصاد الحضري

تعاني المدن العراقية من معدلات مرتفعة نسبياً من البطالة، ولا سيما بين الشباب وخريجي الجامعات، في ظل محدودية القطاع الخاص واعتماد الاقتصاد بدرجة كبيرة على التوظيف الحكومي. وقد أدى ذلك إلى انخفاض قدرة المدن على خلق فرص عمل منتجة ومستدامة، وزيادة الاعتماد على الوظائف العامة والأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

ويزداد هذا التحدي مع النمو السكاني السريع، إذ تدخل أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل سنوياً دون أن يقابلها توسع مماثل في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية. كما أن ضعف الاستثمار في الصناعات التحويلية والاقتصاد المعرفي والابتكار يحد من قدرة المدن على تنويع اقتصادها ورفع إنتاجيتها.

وتنعكس البطالة بصورة مباشرة على الاستقرار الاجتماعي، إذ ترتبط بارتفاع معدلات الفقر، والهجرة الداخلية والخارجية، وضعف الانتماء إلى المكان، فضلاً عن زيادة احتمالات الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي أو بعض الأنشطة غير المشروعة.

4.3 الهجرة الداخلية والضغط على المدن

أصبحت الهجرة الداخلية إحدى السمات البارزة للتحويلات الديموغرافية في العراق، نتيجة التفاوت في فرص العمل

والخدمات بين المحافظات، إلى جانب تأثير النزاعات المسلحة والتغيرات المناخية وتراجع النشاط الزراعي في بعض المناطق. وقد اتجهت أعداد كبيرة من السكان نحو المدن الرئيسة، وفي مقدمتها بغداد والبصرة وأربيل والنجف وكربلاء، بحثاً عن فرص أفضل للحياة.

ورغم أن الهجرة تمثل استجابة طبيعية لاختلاف الفرص الاقتصادية، فإن استمرارها بمعدلات مرتفعة يفرض ضغوطاً كبيرة على البنية التحتية، ويزيد الطلب على السكن والخدمات، ويؤدي إلى توسع المناطق العشوائية، وارتفاع الكثافات السكانية، وتراجع نوعية الحياة في المدن المستقبلية.

ومن ثم، فإن معالجة هذه الظاهرة لا تقتصر على تحسين إدارة المدن الكبرى، بل تتطلب أيضاً تنمية المدن المتوسطة والصغيرة، وتعزيز التنمية الريفية، بما يحقق توازناً مكانياً في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية.

4.4 تراجع جودة الخدمات الاجتماعية

تمثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والرياضية والترفيهية أحد المؤشرات الرئيسة لنجاح المدن في تحقيق التنمية البشرية. إلا أن العديد من المدن العراقية تواجه تحديات واضحة في هذا المجال، نتيجة تقادم البنية التحتية، وارتفاع أعداد المستفيدين، وضعف الإنفاق الاستثماري.

ففي قطاع التعليم، تعاني بعض المدن من نقص الأبنية المدرسية وارتفاع الكثافة الصفية، بينما تواجه المؤسسات الصحية ضغطاً متزايداً بسبب النمو السكاني وتفاوت توزيع الخدمات. كما تعاني المدن من محدودية المساحات العامة والحدائق والمرافق الثقافية والرياضية، وهو ما ينعكس على جودة الحياة، ولا سيما بالنسبة للشباب والأطفال.

وتؤكد التجارب الدولية أن الاستثمار في الخدمات الاجتماعية لا يقل أهمية عن الاستثمار في الطرق أو المباني، لأنه يساهم في بناء رأس المال البشري، ويعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل.

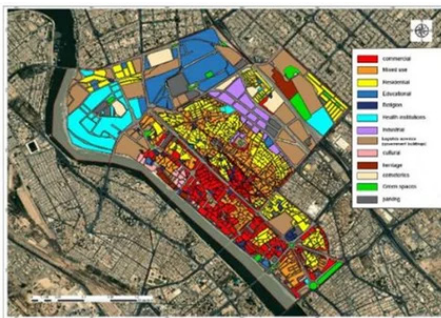
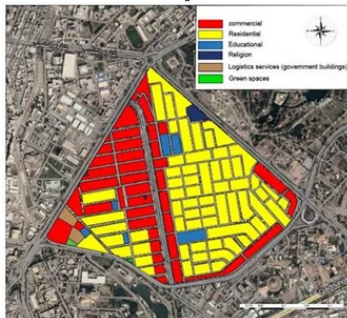
4.5 الاقتصاد غير الرسمي وتحديات الاستثمار الحضري

أدى ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع البطالة إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي في معظم المدن العراقية، حيث يعمل عدد كبير من السكان في أنشطة لا تخضع للتنظيم أو الضرائب أو الحماية القانونية، مثل التجارة العشوائية، والباعة المتجولين، وبعض الخدمات الصغيرة.

ورغم أن هذا القطاع يوفر فرص عمل لفئات واسعة من المجتمع، فإنه يحد من كفاءة الاقتصاد الحضري، ويقلل من الإيرادات العامة، ويؤثر في تنظيم الفضاءات العامة، كما يخلق منافسة غير متكافئة مع الأنشطة الاقتصادية النظامية.

وفي المقابل، ما تزال المدن العراقية تواجه تحديات في جذب الاستثمارات، نتيجة تعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف البنية التحتية، وتعدد الجهات المعنية بمنح الموافقات، وعدم استقرار بعض الأطر التشريعية. ويؤدي ذلك إلى إبطاء تنفيذ المشاريع التنموية، وتقليص دور القطاع الخاص في تطوير المدن.

استعمالات الأراضي في بغداد (Land Use)



4.6 التغير المناخي وتأثيره في الاقتصاد والمجتمع الحضري

أصبحت المدن العراقية أكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، وشح الموارد المائية، والعواصف الترابية، وزيادة استهلاك الطاقة. وتنعكس هذه الظواهر في ارتفاع

كلفت تشغيل المدن، وزيادة الطلب على الكهرباء والمياه، وتراجع إنتاجية العمل خلال أشهر الصيف، فضلاً عن الآثار الصحية المترتبة على التلوث والإجهاد الحراري.

ومن المتوقع أن تتفاقم هذه التحديات خلال العقود المقبلة إذا لم تُدمج اعتبارات التكيف المناخي في سياسات التخطيط الحضري، من خلال زيادة المساحات الخضراء، وتحسين كفاءة المباني، وتطوير شبكات النقل المستدام، وتعزيز إدارة الموارد المائي.

5. رؤية مستقبلية لإصلاح المدن العراقية

إن معالجة التحديات التي تواجه المدن العراقية لا يمكن أن تتحقق من خلال مشاريع منفردة أو حلول آنية، بل تتطلب تبني رؤية وطنية شاملة تعيد تعريف دور المدينة بوصفها محركاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويفتضي ذلك الانتقال من أسلوب إدارة الأزمات إلى منهج التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، الذي يقوم على الحوكمة الرشيدة، والتكامل بين السياسات القطاعية، وتعزيز دور الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وتقترح هذه الدراسة أن تقوم عملية إصلاح المدن العراقية على ثمانية محاور رئيسة، تشكل معاً إطاراً وطنياً للتنمية الحضرية المستدامة.

5.1 إعداد سياسة حضرية وطنية

يفتقر العراق حتى الآن إلى سياسة حضرية وطنية متكاملة تحدد الاتجاهات العامة للتنمية الحضرية، وتنسق بين الوزارات والمحافظات والجهات المعنية. وقد أدى هذا الفراغ إلى تعدد المبادرات وتشتت الجهود، وعدم وجود رؤية موحدة لتطوير المدن.

ومن ثم، فإن إعداد السياسة الحضرية الوطنية للعراق ينبغي أن يمثل نقطة الانطلاق في إصلاح المدن، على أن تتضمن رؤية طويلة الأمد حتى عام 2050، وأهدافاً قابلة للقياس، ومؤشرات أداء، وآليات واضحة للمتابعة والتقييم، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة للأمم المتحدة.

5.2 إصلاح منظومة الحوكمة الحضرية

لا يمكن تحقيق تنمية حضرية مستدامة دون وجود مؤسسات كفوءة تمتلك صلاحيات واضحة، وتعمل ضمن إطار تشريعي متكامل. ولذلك ينبغي إعادة تنظيم منظومة الإدارة الحضرية من خلال:

- تحديد مسؤوليات المؤسسات الحكومية بصورة واضحة.
- تقليل التداخل بين الوزارات والمحافظات والبلديات.
- تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية.
- تطوير القدرات المؤسسية للحكومات المحلية.
- اعتماد قواعد بيانات حضرية موحدة تدعم اتخاذ القرار.

كما تقترح الدراسة إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الحضرية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ليكون الجهة العليا المسؤولة عن رسم السياسات الحضرية، ومتابعة تنفيذها، وتنسيق جهود الوزارات والمحافظات، وضمان تكامل مشاريع التنمية على المستوى الوطني.

5.3 تحديث منظومة التخطيط الحضري

تحتاج المدن العراقية إلى الانتقال من التخطيط التقليدي إلى التخطيط الاستراتيجي المرن، القادر على مواكبة التحولات السكانية والاقتصادية والتكنولوجية. ويشمل ذلك:

- تحديث المخططات الأساسية لجميع المدن بصورة دورية.
- إعداد مخططات هيكلية إقليمية تربط المدن بمحيطها.

- حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني.
- اعتماد التخطيط الموجه بالنقل العام.
- دمج تقنيات نظم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي في التخطيط الحضري.

5.4 تطوير البنية التحتية والنقل المستدام

تمثل البنية التحتية أساس التنمية الاقتصادية والحضرية، ولذلك ينبغي تنفيذ برنامج وطني شامل لتحديث شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات، مع إعطاء أولوية لتطوير منظومة النقل العام. وتقتصر الدراسة أن يشمل البرنامج:

- إنشاء شبكات مترو في المدن الكبرى.
- تطوير قطارات الضواحي والربط الإقليمي بين المدن.
- تنفيذ منظومة الحافلات السريعة (BRT).
- تحسين البنية التحتية للمشاة وراكبي الدراجات.
- تطبيق أنظمة النقل الذكية وإدارة المرور إلكترونياً.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تخفض الازدحام، وتقلل الانبعاثات، وترفع إنتاجية المدن وتحسن جودة الحياة.

5.5 معالجة أزمة الإسكان والعشوائيات

يتطلب حل أزمة السكن تبني سياسة إسكانية وطنية تقوم على زيادة المعروض من الوحدات السكنية، وتحفيز الاستثمار، وتوسيع برامج التمويل العقاري، مع إعطاء الأولوية للإسكان الميسر.

وفيما يتعلق بالعشوائيات، فإن الدراسة لا توصي بالإزالة الشاملة، بل تعتمد منهج التطوير والدمج الحضري، من خلال تحسين البنية التحتية، وتسوية الأوضاع القانونية حيثما أمكن، وإشراك السكان في عمليات التطوير، بما يضمن الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتقليل كلفة المعالجة.

5.6 تعزيز الاقتصاد الحضري

يتطلب بناء مدن منتجة تنوع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاع العام، وذلك من خلال:

- إنشاء مناطق اقتصادية متخصصة.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.
- الاستثمار في الاقتصاد الرقمي والصناعات الإبداعية.
- تطوير السياحة الثقافية والتراثية.
- تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الاستثمارية.

فالمدن الناجحة هي تلك التي تنتج الثروة، وليس فقط التي تستهلك الموارد.

5.7 تعزيز الاستدامة والمرونة المناخية

في ظل تصاعد تأثيرات التغير المناخي، ينبغي أن تصبح الاستدامة جزءاً أساسياً من سياسات التنمية الحضرية، وذلك عبر:

- زيادة المساحات الخضراء.
- حماية الأنهار والمجاري المائية.
- تحسين إدارة النفايات وإعادة التدوير.
- رفع كفاءة الطاقة في المباني.
- تشجيع استخدام الطاقة المتجددة.
- اعتماد حلول التصميم الحضري للتكيف مع المناخ المحلي.

كما ينبغي إعداد خطط لإدارة مخاطر الكوارث والأزمات المناخية، بما يعزز قدرة المدن على الصمود أمام المتغيرات المستقبلية.

5.8 إصلاح الإطار التشريعي

تشير التجارب الدولية إلى أن نجاح التنمية الحضرية يعتمد بدرجة كبيرة على وجود تشريعات حديثة وواضحة. ولذلك ترى الدراسة أن العراق بحاجة إلى مراجعة شاملة للقوانين ذات العلاقة بالتخطيط العمراني والإدارة المحلية والإسكان والاستثمار والبيئة.

وفي هذا السياق، يقترح الباحث إعداد قانون المدن العراقي، ليكون إطاراً تشريعياً موحداً ينظم إدارة المدن، ويحدد صلاحيات المؤسسات المختلفة، ويعزز مبادئ الحوكمة والاستدامة والمشاركة المجتمعية، ويربط التخطيط الحضري بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

6. الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تعكس طبيعة التحديات التي تواجه المدن العراقية، ويمكن تلخيصها فيما يأتي:
- تمر المدن العراقية بمرحلة تحول حضري معقدة، تتسم بتزايد الضغوط السكانية واتساع رقعتها. العمرانية، في حين لم تواكب منظومة التخطيط والإدارة هذا التحول بالسرعة والكفاءة المطلوبة.
 - تعاني المدن من اختلالات هيكلية في البنية التحتية والخدمات الأساسية، نتيجة تقادم الشبكات، وضعف الصيانة، وتراجع الاستثمار الحضري خلال العقود الماضية..
 - أصبحت أزمة الإسكان والعشوائيات من أبرز مظاهر الاختلال الحضري، إذ تجاوز الطلب على السكن قدرة الدولة والقطاع الخاص على توفير وحدات سكنية ملائمة، مما أدى إلى انتشار التجاوزات على الأراضي وظهور تجمعات سكنية تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات.
 - يشكل النقل الحضري أحد أكبر التحديات التي تواجه المدن العراقية، بسبب الاعتماد المفرط على المركبات الخاصة، وغياب أنظمة النقل الجماعي الحديثة، وما يترتب على ذلك من ازدحام مروري، وهدر اقتصادي، وتلوث بيئي.
 - ترتبط المشكلات الحضرية ارتباطاً وثيقاً بالواقع الاجتماعي، حيث أسهمت البطالة والفقر والهجرة الداخلية في زيادة الضغط على المدن، واتساع الفجوة بين الأحياء من حيث مستوى الخدمات ونوعية الحياة.
 - يعتمد الاقتصاد الحضري في العراق بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي، في حين ما زال دور القطاع الخاص والاستثمار والإنتاج الحضري محدوداً، الأمر الذي يقلل من قدرة المدن على خلق فرص عمل وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
 - تواجه المدن العراقية تحديات بيئية متزايدة، تتمثل في تلوث الهواء والمياه، وتراجع المساحات الخضراء، وارتفاع درجات الحرارة، وتأثيرات التغير المناخي، وهي تحديات تستدعي إدماج البعد البيئي في جميع سياسات التنمية الحضرية.
 - تعاني منظومة الحوكمة الحضرية من تعدد الجهات المسؤولة، وتداخل الصلاحيات، وضعف التنسيق المؤسسي، الأمر الذي يحد من كفاءة التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
 - تفتقر المدن العراقية إلى سياسة حضرية وطنية شاملة تحدد أولويات التنمية، وترتبط بين التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية..
 - إن معالجة المشكلات الحضرية لا يمكن أن تتم بصورة قطاعية أو جزئية، بل تتطلب رؤية وطنية متكاملة تنطلق من إصلاح منظومة الحوكمة، وتحديث التشريعات، وتعزيز التخطيط الاستراتيجي، والاستثمار في الإنسان والمدينة معاً.

ثانياً: التوصيات

- استناداً إلى نتائج الدراسة، يقترح الباحث تبني مجموعة من التوصيات الاستراتيجية:
- إعداد السياسة الحضرية الوطنية للعراق لتكون المرجعية العليا للتنمية الحضرية حتى عام 2050.
 - إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الحضرية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ليتولى تنسيق السياسات والمشروعات بين الوزارات والمحافظات.
 - تحديث المخططات الأساسية لجميع المدن بصورة دورية، وربطها بالخطط الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
 - إصدار قانون المدن العراقي بوصفه إطاراً تشريعياً موحداً ينظم إدارة المدن ويعزز مبادئ الحوكمة والاستدامة.

- تنفيذ برنامج وطني لإعادة تأهيل البنية التحتية يشمل شبكات المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق، والاتصالات.
- تطوير منظومة نقل عام متكاملة تعتمد على المترو، وقطارات الضواحي، والحافلات السريعة، وأنظمة النقل الذكية، مع تحسين بيئة المشاة وراكبي الدراجات.
- اعتماد سياسة إسكانية وطنية تعالج العجز في الوحدات السكنية، وتوسع برامج التمويل العقاري، وتشجع الاستثمار في الإسكان الميسر.
- تبني برنامج وطني لتطوير المناطق العشوائية يقوم على إعادة التأهيل والدمج الحضري، مع الحفاظ على النسيج الاجتماعي وضمان حقوق السكان..
- تنويع الاقتصاد الحضري من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الإبداعية، والاقتصاد الرقمي، والسياحة الثقافية، بما يعزز فرص العمل ويرفع إنتاجية المدن.
- حماية التراث العمراني وإدماجه في خطط التنمية المحلية، بما يساهم في تعزيز الهوية الوطنية وتنشيط السياحة والاستثمار.
- زيادة المساحات الخضراء، وتحسين إدارة النفايات، واعتماد حلول حضرية للتكيف مع التغير المناخي والحد من آثاره.
- إنشاء مرصد حضري وطني يعتمد على قواعد بيانات حديثة ونظم المعلومات الجغرافية، لرصد مؤشرات التنمية الحضرية ودعم اتخاذ القرار.
- تعزيز مشاركة الجامعات ومراكز البحوث في إعداد السياسات الحضرية وتقييم المشروعات، بما يضمن توظيف المعرفة العلمية في تطوير المدن.
- توسيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تخطيط المدن وإدارتها، من خلال شراكات مؤسسية واضحة وشفافة.
- اعتماد مؤشرات أداء حضرية قابلة للقياس، ومراجعة دورية لبرامج التنمية، لضمان تحقيق الأهداف وتصحيح المسار عند الحاجة٪

خاتمة

إن المدن العراقية تقف اليوم أمام مفترق طرق؛ فإما أن تستمر في مواجهة تحدياتها من خلال معالجات جزئية ومتمفرقة، وإما أن تبني رؤية وطنية شاملة تنقلها من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة صناعة المستقبل. ولا شك أن تحقيق هذا التحول يتطلب إرادة سياسية، ومؤسسات كفوءة، وتشريعات حديثة، واستثماراً مستداماً في الإنسان والمكان.

لقد بينت هذه الدراسة أن إصلاح المدن العراقية ليس مشروعاً عمرانياً فحسب، بل هو مشروع وطني لإعادة بناء الدولة من خلال مدن أكثر كفاءة وعدالة واستدامة. فالمدنية التي تُدار وفق أسس التخطيط الرشيد والحوكمة الفاعلة تصبح قادرة على جذب الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحسين جودة الحياة، وهو ما يجعلها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الجهاز المركزي للإحصاء. (2025). نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024. بغداد: وزارة التخطيط.
2. وزارة التخطيط العراقية. (2018). الخطة الوطنية للتنمية 2018-2022. بغداد.
3. وزارة التخطيط العراقية. (2024). الاستراتيجية الوطنية للتنمية المكانية في العراق. بغداد.
4. أمانة بغداد. (2023). تقرير واقع الخدمات الحضرية في مدينة بغداد. بغداد.
5. وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة. (2022). تقرير قطاع الإسكان والتنمية الحضرية. بغداد.
6. الجهاز المركزي للإحصاء. (2023). المجموعة الإحصائية السنوية. بغداد.
7. وزارة البيئة العراقية. (2022). تقرير حالة البيئة في العراق. بغداد.
8. وزارة الموارد المائية. (2023). تقرير الموارد المائية في العراق. بغداد.
9. وزارة النقل العراقية. (2023). استراتيجية تطوير النقل في العراق. بغداد.

10. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. (2023). تقرير الفقر والبطالة في العراق. بغداد.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. ns Human Settlements Programme. (2024). World Cities Report 2024
2. United Nations Human Settlements Programme. (2026). UN-Habitat Iraq Country Profile 2025–2029. ث.
3. United Nations. (2024). World Population Prospects
4. United Nations. (2019). World Urbanization Prospects: The 2018 Revision
5. United Nations Development Programme. (2024). Human Development Report
6. United Nations Environment Programme. (2022). Global Environment Outlook
7. World Bank. (2024). World Development Indicators
8. World Bank. (2024). Iraq Economic Update
9. World Bank. Urban Population – Iraq (قاعدة بيانات إحصائية معتمدة عن السكان الحضريين ونسبة التحضر).
10. Organisation for Economic Co-operation and Development. (2020). The Circular Economy in Cities and Regions
11. Asian Development Bank. (2023). Country Partnership Strategy: Iraq
12. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (2023). Iraq Water Resources Assessment
13. Intergovernmental Panel on Climate Change. (2023). Sixth Assessment Report

شكراً لكم

